حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما وهو قاف يقوم وباء يبين فسكنت الواو واليا
ثم اعلم انه نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة
المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم تغير بل تسكينها
بعد النقل وذلك مثل ما تقدم وان كانت غير مجانسة لها ابدلت حرفا يجانس
الحركة كما في نحو اقام وابان اصلهما اقوم وابين فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت
العين غير مجانسة لها فقلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها ونحو يقيم اصله
يقوم فلما نقلت الكسرة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت يا لسكونها
وانكسار ما قبلها ولهذا النقل شروط الاول ان يكون الساكن المنقول اليه صحيحا
فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قاول وبايع وعوق وبين وكذا الهمزة لا ينقل
اليها نحو يايس مضارع ايس لانها معرضة للاعلال بقلبها الفا نص على ذلك في
التسهيل وانما لم يستثنها هنا لانه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله
صح الثاني ان لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما ابين الشيء واقومه وابين به واقوم
حملوه على نظيره من الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو افعل التفضيل
الثالث ان لا يكون من المضاعف اللام نحو ابيض واسود وانما لم يعلوا هذا النوع
لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك ان نحو ابيض لو اعل الاعلال المذكور لقيل
فيه باض وكان يظن انه فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة الرابع
ان لا يكون من المعتل اللام نحو اهوى فلا يدخله النقل لئلا يتوالى اعلالات
والى هذه الشروط الثلاثة اشار بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى
بلام عللا وزاد في التسهيل شرطا اخر وهو ان لا يكون موافقا لفعل الذي بمعنى
افعل نحو يعور ويصيد مضارع عور وصيد وكذا ما تصرف منه نحو اعور الله
وكانه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله وصح عين فعل
وفعلا

وفعلا ذا افعل فان العلة واحدة ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا
وفيه وسم اي الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات
يشارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط ان يكون فيه وسم يمتاز به عن
الفعل فالذي في ذلك نوعان احدهما ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته
كمقام فانه موافق للفعل في وزنه فقط وفي زيادة تنبى على انه ليس من قبيل
الافعال وهي الميم فاعل وكذلك نحو مقيم ومبين واما مدين ومريم فقد تقدم ان
وزنهما فعلل لا مفعل والا وجب الاعلال ولا فعيل لفقده في الكلام ولو بنيت
من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة او مفعلة بالكسر قلت مبيعة او مفعلة بالضم
فعلى مذهب س تقول مبيعة ايضا وعلى مذهب الاخفش تقول مبوعة وقد
سبق ذكر مذهبهما والاخر ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كان تبني من
القول او البيع اسما على مثال تحلئ بكسر التاء وهمزة بعد اللام فانك تقول تقيل
وتبيع بكسرتين بعدهما يا ساكنة واذا بنيت من البيع اسما على مثال ترتب قلت
على مذهب س تبيع بضم فكسر وعلى مذهب الاخفش تبوع فالوسم الذي امتاز
به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو ان تفعلا بكسر الفا
وضمها لا يكون في الفعل ولذلك اعل اما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته او باينه
فيهما معا فانه يجب تصحيحه فالاول نحو ابيض واسود لانه لو اعل لتوهم كونه
فعلا واما نحو يزيد علما فمنقول الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا والثاني
نحو مخيط هذا هو الظاهر وقال الناظم وابنه حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته
خاصة بالاسماء وهو مستبه لتفعلم اي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنهم
حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى اهـ وقد يقال لو صح ما قالا للزم ان لا
يعل مثال تحلئ لانه يكون مشبها لتحسب في وزنه ثم لو سلم ان الاعلال كان لازما

Copyright © King Saud University